ستنتج عنها ثلاثة اشكال من الغضب: قومي واقتصادي طبقي وديني

خطة الانطواء التي ستضع مئات آلاف الفلسطينيين وراء أسوار الاسمنت والاسلاك الشائكة ستعود لتُفجر الغضب

■ لكي تُقدم خطة «الانطواء» أمام العالم الغربي على أنها حل كبير ويستحق الثناء، يمكن تضخيم أبعاد التأييد اليهودي لـ «رؤيا ارض اسرائيل الكاملة».

ولكن لو لم تكن ارض اسرائيل الكاملة هي التي تحترق في عظام المواطنين اليهود في اسرائيل، ففي غور الاردن لم يكن ليعيش عشرات المواطنين اليهود من المستوطنين. فعشرات الآلاف كانوا يتدفقون لتوسيع معاليه افرايم والمستوطنات الزراعية، وهكذا كبرت وسطعت أضواء هذه المنطقة الشرقية من ارض اسرائيل الكاملة كما هي الحال في المنطقة الاردنية، في غور الاردن من الجهة الثانية.

لقد شددت اسرائيل خلال سنوات المفاوضات حول اتفاقات اوسلو، كما كانت عليه في السنوات التي سبقتها، بأن تترك هذه المناطق الشاسعة مغلقة في وجه تطويرها فلسطينيا ومفتوحة على مصراعيها أمام كل عمليات التطوير الاسرائيلية. ظروف الحياة الصعبة نسبيا (الحرارة المرتفعة والبعد عن مركز الدولة) لم تكن لتردع تدفق الاسرائيليين على هذه المنطقة. فلم تكن كل المناطق تمثل قبلة رغبات آلاف الاسرائيليين من مُحبي ارض اسرائيل الكاملة، فهم لم يكونوا بحاجة للتشجيع اقتصاديا حتى يسكنوا في الارض التي تم احتلالها عام 1967 فقد كانوا سيذهبون للعيش في قمم التلال الأكثر بُعدا ولم يكتفوا بالاستيطان على بُعد ربع ساعة فقط من بيت شآن. كما أنهم لم يكونوا بحاجة الى يافطات اعلان كبيرة تشجيعية تضللهم بوجود الفيلات الملاصقة للارض. بل على العكس من ذلك، فهم الذين يشجعون الدولة والمقاولين على بناء الأحياء كثيرة البيوت. ففي المناطق المحتلة لم يكن ليعيش فيها 420 ألف يهودي حاليا (هذا يشمل الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة)، بل مليونان من الناس.

إن الشيء الذي شد الاسرائيليين اليهود، وحوّل قرابة نصف مليون منهم الى متجاوزين للقانون وفقا لمعايير القانون الدولي، لم يكن «الكتل الترابية المقدسة»، بل بسبب وفضل التواجد العسكري الاسرائيلي، الى جانب بناء البيوت الفخمة المرفهة والمريحة ورخيصة الثمن هناك، وهذا كله لم يكن ليتحقق إلا بفضل الدعم الحكومي والمناورات التي لا يمكن قبولها في دولة ذات سيادة. لذلك، فان خطة «الانطواء» ـ على هذا الأساس ـ هي الحدود التي ترسم تطلعات الانتعاش والراحة لليهودي ـ الاسرائيلي العادي، وليست لأولئك.

هذه تعتبر تطلعات طبيعية، ولو لم تكن على حساب الفلسطينيين كل واحد على حدة، وكلهم مجتمعون كشعب. لكن الاسرائيلي العادي (وحتى الذين ليسوا مستوطنين) فانه لا يُشغل نفسه كثيرا في بنود ومواد القانون الدولي في مسألة حياة وعيش في مستوى الحد الأدنى من ظروف العيش لدى الفلسطينيين. واليكم بالتحديد، وجود الكتل الاستيطانية الكبيرة، والاراضي ما بين جدار الفصل والخط الاخضر، هي التي تفصل وتُقطع عمق الضفة الغربية، وهي التي تسلبهم مصادر المياه والاراضي الصالحة للزراعة والتطور، وكذلك هي تفصل مجموعات كبيرة من الفلسطينيين عن أملاكهم وتشوش وتُخرب كل تواصل جغرافي وديمقراطي طبيعي ومنطقي. هذه المناطق ـ ولا يهمنا اذا كانت في نهاية الأمر، لدى تنفيذ الانطواء تُعادل 28 في المئة من مساحة الضفة الغربية أو «فقط» 13,5 في المئة، فانها أحدثت وستُحدث أضرارا لا يمكن اصلاحها لمجتمع فلسطيني بأكمله يعيش فيها.

لكن هذا ليس هو ما يُشغل بال الاسرائيلي العادي ومندوبيه في حزب كديما، وفي حزب العمل وحزب المتقاعدين. فهذه الحقائق تتهرب من الأذهان وتُدفن، كما هي حال مئات القرى الفلسطينية التي لا توجد ولا توضع أسماؤها على لافتات الارشاد على الطرق التي يسير عليها المستوطنون.

صحيح أن الأمن يعتبر عنصرا هاما للحياة الجيدة، ولكن مُحبي الرفاهة والعيش على حساب الآخرين يجب عليهم الاعتقاد والتصديق بأن خطة «الانطواء» سوف تضمن لهم أمنا شخصيا. ومن المعقول جدا أن يواصل سكان الكتل الاستيطانية الشعور بالأمن والراحة فيما وراء مختلف أشكال وأنواع الأسلاك الشائكة، ووراء الأسوار الاسمنتية، والبوابات المغلقة، والتغاضي عن حصتهم في هذا السلب. ولكن الفلسطينيين الذين لا يبدو أنهم يستحقون، أو يشعرون ـ كما يعتقدون في اسرائيل ـ سوف يستسلمون لهذا السلب ولهذا التمييز الذي يكمن في خطة الانطواء، وذلك، كما يعتقدون، بأنهم اعتادوا على هذا في ظل عدم تدخل دولي أو بسبب القوة العسكرية الاسرائيلية. هذا يعتبر خداعا للنفس، تماما مثل الخديعة التي سادت إبان فترة اوسلو، بأن الفلسطينيين سيخاطرون بموضوع توسيع الاستيطان، وسيصمتون على إبعادهم عن اراضيهم، وعلى تحديد حركتهم وتضييقها بوحشية. لذلك، فان الانفجار الذي دوى في نهاية ايلول/سبتمبر 2000 (بداية الانتفاضة الثانية) حدث نتيجة التصادم العنيف بين الوعود الدولية للسلام وبين واقع الاحتلال والاستعمار. وكذلك، فان خطة «الانطواء» التي تُجمد عنف الاحتلال في منطقة فلسطينية مكتظة بالسكان، سوف تزيد وتتضخم لدى الفلسطينيين بسببها ثلاثة اشكال من الغضب: غضب قومي بسبب التخريب على المشروع الفلسطيني للدولة، وعلى التطور، والاستقلال. وغضب اقتصادي طبقي، لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين خسروا اراضيهم وممتلكاتهم ومصدر رزقهم لصالح اليهود المُرفهين الذين يعيشون خلف جدران الاسمنت والأسلاك. وغضب ديني لأولئك الذين يلجأون الى الله والقرآن في الدعاء والتوسل حيث سيجدون تفسير ذلك أنه فقط بسبب اليهود.

إن مؤيدي «الانطواء» ودُعاته يخدعون انفسهم عندما يقتنعون بأن جميع حالات الغضب هذه لن تنفجر، أو أنه يمكن اخضاع الفلسطينيين طوال الوقت. لذلك، من الصعب التنبؤ بـ «متى وكيف» سوف يتفجرون غضبا. ولكن، سواء كان ذلك قريبا أو بعيدا، فانهم لا شك سيعودون لتخريب حلم العيش برفاهة وطمأنينة على حساب الشعب الآخر.

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/4/5

عائلة الشهيد عبد الله دبشة تبكيه خلال تشييع جنازته في غزة

اتصالات حزب العمل بأحزاب اليمين لاقامة «حكومة طوارىء اجتماعية» مربكة للجميع

■ تُقيم أحداث اليوم الأخير الضجة والدوي حول اتصالات حزب العمل بأحزاب اليمين لاقامة «حكومة طوارىء اجتماعية» في ضوء مربك جدا. يبدو أن الهدف الرئيس لايهود اولمرت وعمير بيرتس أمس كان إنزال بيرتس عن الشجرة في أقل قدر من المهانة ـ وليس من المؤكد هل أحرز اولمرت برغم جهوده الصادقة هذا الهدف. ولكن مما يُجدي علينا أن نعود للفحص عن عدد من جوانب هذا التحول الحاد.

الردود على اتصالات بيرتس باليمين تميزت بكمية تجارية من التلون. ما هو غير الشرعي بالضبط في الاتصالات بأحزاب، مهما تكن هاذية؟ بماذا يُشوه بيرتس بالضبط ارادة الناخب عندما يتحدث الى الاتحاد الوطني، أكثر مما يُشوه كديما، والمادة الملاحظة الوحيدة في جدول اعماله هي انسحاب من جانب واحد آخر، ارادة الناخب عندما يتحدث مسؤولوه الكبار عن ائتلاف مع شاس، واسرائيل بيتنا ويهدوت هتوراة التي تعارض انسحابا كهذا؟ أنا يعلم أحد ما ارادة الناخب ـ ذلك الناخب الذي أعطى الحزب الأكبر أقل من ربع النواب، والاحزاب التي تتبجح بإقرار جدول عملي عام (كديما، والعمل والليكود) أقل من نصف المقاعد في الكنيست؟.

لكن المشروع ليس حكيما بالضرورة. فبيرتس برغم جميع تفسيراته الملتوية، أنشأ فخا اعلاميا، وأدخل في داخله مصمما رجله وصرخ «آه» عندما أطبق الفخ على رجله. يبدو أن ما عُبر عنه هنا هو في الأساس تصور قديم عن التفاوض. لقد تحول العالم العملي، بل من يعمل في العلاقات الشخصية وفي الأطر العائلية، منذ زمن الى الحديث بمفاهيم «النصر/ النصر»: أي رؤية التفاوض كشيء ما سينجح فقط اذا ما رأى الطرفان أمامهما امتيازا، واهتم كل واحد منهما بمصلحة الآخر بقدر لا يقل عن اهتمامه بمصلحته.

ما يزال عالم السياسة الاسرائيلي، الذي تأسره التصورات ويصعب عليه أن يفهم المفهوم ضمنا، يعيش في عالم «النصر/ الخسارة»: أي أن ربحي هو خسارتك بالضرورة، ويجب على واحد منا أن يخرج منتصرا. إن تصورا كهذا يفضي الى نضال على مواقف القوة، تصحبه تهديدات حقيقية ووهمية. بدل العمل بحسب المصلحة الطبيعية، والأخذ في الحسبان احتياجات الطرف الثاني واقتراح حل يخدم الجميع، يشغل الساسة الاسرائيليون أنفسهم بما اعتاد الامريكيون تسميته بعبارة فظة لكنها دقيقة «تنافس تبول».

فاز بيرتس بغير قليل من تنافسات كهذه. عندما تغلب رئيس الهستدروت في كل مرة تقريبا على وزراء المالية

عمير بيرتس

وأرباب العمل بالسيناريو نفسه: استعمال القوة أو التهديد بها وبحرب استنزاف تنقضي فقط قبل الصباح، عندما يبقى القوي واقفا ويخضع الضعيف. هذا تصور أكل عليه الدهر وشرب، ويضاف الى ذلك ايضا أنه ليس القوي في هذه المفاوضات ـ واولمرت ايضا، الأقوى من بينهما، فهم متأخرا شيئا ما كيف يجب عليه أن يتصرف. لا بسبب «رغبة الناخب» المجردة، بل بسبب أنه لن يكون اتفاق على هذه الحال وسيخسر الجميع. في نهاية الأمر بلغت الأمور الى الائتلاف الوحيد الذي يقبله العقل. لكن الساسة الذين لا يزالون يفكرون بتصورات شرب الدهر عليها وأكل يصبحون بعد ذلك ساسة قصيري الرؤية: الطريقة التي أدارت بها القيادة الاسرائيلية التفاوض مع الفلسطينيين ومحاربتهم في العقد الأخير تشبه الطريقة التي تُدير بها تفاوضا ائتلافيا، والتي سببت ضررا أبلغ من عدة عناوين في الصحيفة.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت) 2006/4/5

كديما والعمل أكبر خاسرين في هذه الانتخابات لذلك يتشبث كل منهما بعنق الآخر

■ من رأس مال لآخر، ومن قسام لآخر، ينشغل السياسيون الآن في توزيع المقاعد والحقائب فيما بينهم.

أكبر المنتصرين اللذين كانا أكبر الخاسرين في الواقع، أمسكا بخناق بعضهما البعض عندما هددا كل على حدة بالسير مع «اليمين»، عدو الانسانية، فقط من اجل مناكفة بعضهما البعض. كديما الذي حصل على 30 مقعدا من المقاعد الاربعين التي تنبأت بها الاستطلاعات، يخوض شجارا مع العمل الذي حصل على 20 مقعدا بدلا من الـ 22 التي كانت له ـ على حقيبة المالية. «حقيبة المالية لنا»، يقول حكماء كديما لحكماء حزب العمل. «خذوا حقيبة الدفاع»، عرضوا، معتقدين أنهم يضمنون الحكم بذلك.

نحو 400 صاروخ قسام وكاتيوشا واحدة سقطت على النقب الغربي وجنوبي عسقلان منذ أن طُرد اليهود من غوش قطيف. وفي هذا الاسبوع قامت حكومتنا أخيرا بخطوة معينة بهذا الصدد. مدفعية الجيش الاسرائيلي عادت لتقصف «مناطق الاطلاق»، إلا أنهم حشدوا سلاح البحرية ايضا للقيام بقصف الرمال الفارغة، ولم يكتفوا بسلاح الجو تدمير مبنى مهجور واحد، إلا أن قوات الجهاد الاسلامي بقيت بسلام وأمان، وصواريخ القسام عادت لتسقط على رؤوسنا اليوم ايضا. هذا هو الوضع الذي يكتشف فيه حزب كديما ـ الذي يحطم رأسه من شدة التفكير ـ عبقريا يتجسد من خلال عرضه حقيبة الدفاع على عمير بيرتس. هذه خطوة أمعية. الرجل الصحيح في المكان الصحيح وفي الوقت الصحيح. أخيرا سيكون بامكاننا أن ننام بهدوء. اذا كان هذا ما تمخضت عنه الانتخابات الأخيرة، فذلك أمر ضروري وجدير. بعد أن تبرهن بصورة صارخة أن الجيش الاسرائيلي الكبير لا يساوي شيئا في مواجهة بضعة مُطلقين للصواريخ، لم يعد هناك شك في أن واحدا مثل عمير بيرتس فقط هو المناسب لمهمة وضع حد للاهانات والسخرية. بامكانه مثلا أن يبيع سلاح الجو لنقابة عمال شركة الكهرباء، وبهذه الاموال يرفع من راتب الحد الأدنى لعمال الموانىء. أما سلاح البحرية الذي تبين أخيرا أنه غير قادر على القيام بأي شيء، باستثناء افتراس الماء، يمكن أن يُجمد من قبل عمير بيرتس، صاحب الباع الطويل والخبرة ومن دون أي مشكلة، ومن ثم تؤخذ الاموال الموفرة للأمهات المطلقات والأرامل. وفي واقع الأمر يمكن له أن يصفي اغلبية سلاح البرية، ذلك لأن تنفيذ كديما لخطة الانطواء سيُزيل الحاجة لكل هذه الجيوش التي تتركز مهمتها في حماية المستوطنين. صحيح أن طرد المستوطنين في اطار خطة الانطواء يستوجب ميزانية بعشرات المليارات، إلا أن هذه لم تعد مشكلة وزير الدفاع وانما مشكلة لوزير المالية. بذلك لن يقضي عمير بيرتس على حماس والفقر والفجوات الاجتماعية فقط، وانما سيصفي كديما. وأبشري يا صهيون، فقد جاءك المُخلص.

أوري فورات
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/5

أفضل من استمرار الطريق المسدود الذي قد يُفضي الى اندلاع العنف من جديد

خطة انطواء اولمرت تحمل بذور توجه ايجابي للعلاقات بين اسرائيل وجاراتها العربية

■ تدعو السياسة الاسرائيلية احيانا الى تهريج كلامي ذي معنى. هكذا مثلا، حلت مفاهيم «التنجيم» و«الانفصال» محل كلمة «الانسحاب» ذات المعنى السلبي. المصطلح الجديد «انطواء» ـ الذي أدخله ايهود اولمرت الخطاب العام مؤخرا، تكمن فيه معانٍ بعيدة الأمد هو ايضا.

يرى معجم ابن ـ سوسان الانطواء كلمة مرادفة لـ «الانغلاق» و«اخفاء المشاعر». هذا الاستعمال المعجمي مهم، لانه يوضح لنا متجاوزا المعنى السياسي المباشر السياق الواسع للمصطلح الذي يكمن فيه ايضا معنى تاريخي ونفساني.

القصد من الانطواء بالمفهوم السياسي هو انسحاب اسرائيل الى خطوط 1967، بتعديلات ما. هذا هدف مناسب، يجب استكماله بغير إرجاء حتى لو عُوق لغير حاجة. يبدو أن أكثر الجمهور الاسرائيلي يؤيد هذه السياسة لاسباب سكانية، وسياسية واخلاقية. بهذا المعنى، جرت على المجتمع الاسرائيلي عملية وعي في السنين الأخيرة لمستقبل العلاقات بالفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الانسحاب المنسق مع السلطة الفلسطينية أفضل من الانسحاب من جانب واحد، فان هذه الامكانية أفضل من استمرار الطريق المسدود، الذي قد يُفضي الى اندلاع العنف من جديد. لكن الانسحاب من جانب واحد الذي يعني انطواء أو انغلاقا على الذات هو امكانية يجب الامتناع عنها بأي ثمن.

من أين تنبع الشعبية الكبيرة لهذه الفكرة؟ تكمن الاجابة المباشرة في سحر فكرة أنه يمكن التخلي عن المناطق ايضا بغير وجود شريك. ولكن مع تفكير أكثر عمقا، يتمتع امكان الانغلاق على الذات بتأييد واسع لأنه راسخ متمكن في الذاكرة الجماعية اليهودية.

في واقع الأمر، الاحساس بالحصار، «الشعب يسكن وحيدا»، و«في كل عصر وعصر ينقضون علينا لابادتنا» ـ كل هذا أصبح جزءا من التجربة الشعورية اليهودية والذاكرة اليهودية على مدى التاريخ. اتفق لنا أن قام لنا المسلمون والعرب كاستمرار للطغاة والمتكلين الذين ضيّقوا على الشعب اليهودي. الانطواء ضرب من الغيتو ـ أي واقع فُرض على اليهود في الماضي لكنه يؤخذ به اليوم صدورا عن الارادة الذاتية. الانطواء كمفهوم ذو قدرة تجنيد مثيرة، لأنه مبدئياً يمنح واقع الفوضى عمقا وحتمية تاريخيين. من غير أن نُلقي بالا، يصبح الانطواء تصورا سياسيا مع شحنة تاريخية ونفسانية. إن نظرية عدم وجود شريك في السلام متمكنة في الذاكرة الجماعية اليهودية (الاسرائيلية في الأساس)، لأنه ما يزال اسرائيليون كثيرون أسرى أسطورة تقول إن دولتهم قد بسطت يدها دائما للسلام لكنها وجدت سورا عربيا حصينا.

الانطواء بمعنى الانغلاق على الذات خطر وغير مُراد كامكانية سياسية. انه يعيد دولة اسرائيل في واقع الأمر الى سني اقامتها، عندما رأت اسرائيل نفسها محاطة بالأعداء الذين يحاولون القضاء عليها أو جعلها قزما. صحيح، سيقول من يقول إن الذرة الايرانية، والحكم الشيعي في العراق، واستمرار الحكم العلوي في سورية، وحزب الله في لبنان، وقوة الجهات الاسلامية المتطرفة وفوز حماس ـ كل تلك تُنذر بوجود حلقة جديدة ـ قديمة من الأعداء تحيق باسرائيل.

لكن بمقابلة ذلك طرأت ايضا تغيرات ايجابية كثيرة في النظام الاقليمي: فقد وقعت اسرائيل على اتفاقات سلام مع مصر، ومع م.ت.ف ومع الاردن، وهي تُجري ايضا علاقات في مستويات مختلفة بدول شمالي افريقيا وبامارات شبه الجزيرة العربية. كان هناك تغيير ايجابي ايضا بأخذها بمبادرة السلام العربية الصادرة عن مؤتمر القمة العربية في بيروت في آذار (مارس) 2002.

في واقع الأمر، يكمن في انسحاب اسرائيل الى خطوط 1967 بذور عملية تخالف الانطواء: الانطلاق الى المجال الاقليمي من ناحية سياسية واقتصادية، واستمرار اعتراف جهات اسلامية وعربية بدولة اسرائيل. وهكذا، بدل الانطواء، يجب أن يكون انسحاب اسرائيل من المناطق شبيها بالتحلل، والتجدد أو الزخم. اذا كان مصطلح ـ عنوان «كديما» (الى الأمام) يوحي الينا بشيء من الانتعاش والتفاؤل، فان مصطلح «الانطواء» يأتي ليقودنا الى «الوراء» ـ رجوعا الى فترة الشتات.

أيلي فودة
رئيس قسم الدراسات الاسلامية والشرق اوسطية في الجامعة العبرية
(هآرتس) 2006/4/5

السياسة ألحوا في إظهار أنهم أوغاد صغار

كان من الواضح أن حكومة ائتلاف بين كديما والعمل ستقوم في نهاية الأمر

■ لو كانت تحققت المحاولة الدؤوب لاقامة ائتلاف يلتف على كديما برئاسة عمير بيرتس، فلم تكن ليكون لها تعريف سوى أنها تزنية المعركة السياسية. من الجيد أن عمير بيرتس تنبه وتخلى عن ذلك. الآن يجب أن نأمل أن يدخل كديما والعمل مسار تحادث موضوعي ونزيه، خالص من الحيل الاعلامية والمكائد، يقود سريعا الى اقامة ائتلاف مستقر ذي جدوى. بعد كل انتخابات يتحدثون عن «ارادة الناخب» وعن «ماذا قال الشعب في صندوق الاقتراع». لست أعرف ما الذي قاله الشعب في هذه المرة وما الذي يريده ولا يعرف أحد. عندما يحصل الحزب الغالب على أقل من ربع اصوات المصوتين فقط، فليس في ذلك أي قول جماعي صادر عن الشعب. يمكن أن نتحدث فقط بما لا يريده الشعب. انه لا يريد ما حدث في بداية الاسبوع.

انه لا يريد، وليس يهم لمن صوت، فليسرقوا رأيه، شرط ألا يقوم قائد حزبه في غد الانتخابات بعكس ما وعد به قبلها بيوم، وألا ينضم حزبه الى ائتلاف هاذ. وأكثر شيء لا يريده ـ ويوشك أن يتقيأ منّ ذلك حقا ـ سياسة الدسائس، والقذارة، والهزل بغير حد، كتلك التي لا يوجد فيها حتى أدنى قدر من الثقة، والنزاهة، ومعايير التصرف الأساسية.

يبدو أنه قد أُجري في الايام الأخيرة مسارا نشاط سياسيان. أحدهما فوق الارض ـ الاتصالات لاقامة حكومة تلتف على كديما، والثاني تحتها، بين اولمرت وبيرتس. الاول عبّر عن كل شر وقبح وتنفير في الجهاز السياسي، وكان من الفضول تماما. والثاني، يجب أن نأمل أن يلد بركة. لأنه عندما يعمل عمير بيرتس، ولا يهم في ماذا، بمنزلة امكانية اقامة ائتلاف على نحو غير طبيعي مع اليمين المتطرف، بعد أن أعلن عشية الانتخابات أنه لا تُمكن خطوة هازلة كهذه، فانه لا يُخل فقط بالثقة الشخصية به، بل يُسيء أكثر الى الثقة بالساسة عامة، لأنها أصلا في حضيض عميق، ويرفع من قدر الاستهانة بهم. وعندما ينسى فجأة الفرق العقائدي المُعلن بفخر بينه وبين نتنياهو، ويكون مستعدا ليزن الجلوس معه في حكومة واحدة، لأن اولمرت أهانه، أو لأنه لا يثبت للإغراء ضعيف الاحتمال بأن يكون رئيس الحكومة، فانه يسرق رأي ناخبيه ويثير الاشمئزاز. هذه المغامرة غير الكريمة هي الخطأ الجذري الثاني لعمير بيرتس، وهي أكثر خزيا من تلك التي سبقتها. كانت الاولى هي التنازل عن شمعون بيريس (في الأساس) وايهود باراك. يبدو الآن بعد فوات الوقت أنه كان يمكن معهما تضييق الفرق بين العمل وبين كديما حتى لا يكون فرق تقريبا. يقول اعضاء في العمل إن اخطاءه تنبع من كونه غير محنك. لست أنا الذي أحكم. لكن ما يستيقن منه الجميع ويتضح لهم جميعهم، أنه منذ غلب بيريس في الانتخابات التمهيدية، أصابه ثمل القوة والعجرفة بقدر كبير. ومن جهة ثانية، هو رجل تناقض، وهو يُلح في أن يرث دافيد ليفي معيبا وطنيا، وهو ما يوحي بالشعور بالنقص. ومن جهة ثالثة، لا ينجح في أن يتخلص من عقلية مسؤول الهستدروت المقاتل وطرز تصرفه زمن نزاعات العمل. كل هذا يشوش على صفاته، ويجب أن نأمل ألا يُفسد التفاوض بين العمل وكديما. اتهم بيرتس اولمرت بالعجرفة وكديما بالاستخفاف، وفي هذا شيء من الحق. بيد أن سلوكه هو يوحي بالعجرفة بقدر لا يقل عن ذلك. فهو، مثلا، ليس واحدا يستجيب من فوره لكل هاتف ولكل دعوة رئيس حكومة بالفعل. ينبغي أن يُعلمه قبل، على نحو منظم، بما يريد التحدث فيه وألا يرسل اليه كُتبا. فهو قد فاز في الانتخابات! باختصار، العجرفة لقيت العجرفة ويصعب أن نفهم كيف ولماذا. انحدر ذلك من 40 نائبا أو أكثر الى 29، وخسر هذا 3 نواب كانوا له في حزبه في الكنيست السابقة.

الائتلاف الطبيعي والمُلح هو بين كديما والعمل، مع الحريديين والمتقاعدين. يمكن أن تكون عملية اقامته قصيرة. في دولة سوية، مع معايير سلوك مناسبة، كان حفل الصحفيين أمس يُجرى في غد الانتخابات. بدل ذلك أُضيع وقت على الحيل الانتخابية، والمكائد، وحرب الأعصاب ولعب القوة التي لا حاجة اليها، التي استمرت حتى أمس الاول مع «معارضة» كديما: حكومة بغير العمل.

حسبُنا، لقد أدركنا المبدأ. حان الوقت للكف عن السخافات ولاجراء تحادث موضوعي ونزيه، يلد في أسرع وقت حكومة جيدة مستقرة، يعرف فيها كل شريك مكانه ورتبته. ليس هذا صعبا. يجب فقط أن نتحول قبل أن ننتقل من قناة تدبير المكائد الى القناة الاولى، الموضوعية. ليخرج من الشوك العنب.

ابراهام تيروش
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/5

حزب المتقاعدين كان معجزة لاستعادة كرامة الشيوخ التي سلبتها الدولة.. لن تتكرر مرة اخرى

■ تحت قيادة رجل التجسس المخادع، ايتان، صاحب الصفقات العجوز، الصغير ـ الكبير، تسللت للكنيست وكأننا أمام مشهد من فيلم قديم لآرنست بورغنين، مجموعة السبعة السرية المكونة من رؤساء لجان المتقاعدين. بعد أن اخترقوا البرلمان بقوة المفاجأة أصبحت ملقاة على عاتقهم مهمة واحدة فقط: هم الذين عرفوا وجربوا كيف تُحتقر شريحتهم من الكهول، وكيف استُلبت حقوقهم، مُلزمون باستخدام نفس الطريقة الفظة لاعادة الدولاب الى الوراء. اذا عدنا للفيلم المثير، أمكننا القول ان عليهم أن يُفجروا مصانع السلاح الضخمة حتى يطلقوا سراح الكهول المحبوسين داخل فقرهم وفاقتهم. ليس أمام هذه السباعية السرية هدف سوى زيادة مخصصات البقاء والتقاعد بصورة دراماتيكية تكفل لهم العيش بكرامة وشرف.

في اسرائيل التي أخذت تستثري مع السنين وأصبحت اليوم في قمة الثلاثين دولة مزدهرة في العالم، لم يعد هناك مكان للشيخوخة الكريمة الوادعة. هذه الشيخوخة ابتُلعت من قبل اجهزة نهمة للميزانيات وتُركت من غير منقذ في أسفل سلسلة الغذاء الاسرائيلية. في الوقت الذي أصبح فيه كل شيء باهظا وازدادت فيه المنافسة حدة وأصبح كل شيء يُقاس على الطريقة الامريكية ـ تجمدت مخصصات العجائز لتصل الى حد الفاقة والضغط والإبهام. حقوقهم وأمنهم افتُرسا على يد نفقات جهاز الدفاع الضخمة وإسراف المشروع الاستيطاني والخصخصة وغيرها من التغيرات. الدولة كانت وصيا جشعا غليظ القلب. عبر السنين، وفي الوقت الذي دفع فيه العجائز بقوة المنافسة الاقتصادية عديمة الشفقة من الساحة، تحولوا في داخل العولمة والخصخصة والنجاعة ـ من مخلصين وبناة ومعلمين الى عبء، وخلال ذلك حُولت اموال وميزانيات ضخمة الى الطغمة المهيمنة والاتحادات ومنظومة التقاعد لبعض المجموعات القوية. ضباط واعضاء كنيست ومدراء عامون قاموا باعداد مظلات هبوط تقاعدية لانفسهم من خيوط ذهبية مأخوذة من جموع المظلومين والكهول. تقاعد الأجيرين المودع لدى الدولة التُهم من خلال قرارات وزارة المالية الصعبة. كل المبلغ الذي تراكم في صندوق تقاعد شقيقتي المعلمة بعد 25 عاما من التدريس باخلاص وتفان يعادل بضعة ايام عمل لمدير في بنك ليئومي الذي يعيش على العمولات التي تُقتطع منا. هذه المعلمة ستضطر في قادم الايام الى الاكتفاء بثلاثة آلاف شيكل كمخصص تقاعدي تعتاش منه.

لذلك، ليس في هذه الكنيست حزب محدد الهدف مثل حزب المتقاعدين: آن أوان تقديم التعويضات العادلة للمتضررين من خطوات واجراءات وزارة المالية. هذا هو الوقت الملائم لزيادة مخصصات الشيخوخة لمن لا مخصص له، بثلاثة أضعاف. لا مزيد من 80 شيكل، التي تُخصم ضريبيا كما فعل نتنياهو، وانما اربعة آلاف شاقل بدلا من 1200، بلادنا غنية واتحاداتها وشركاتها تنفجر من الثراء. الخزينة مليئة والعجائز غير عاطلين عن العمل وفق مشروع فيسكونسين الذي يقول انهم لن يخرجوا الى العمل اذا ازداد دخلهم (خطة تشجيع الخروج الى العمل). هؤلاء ليسوا إلا مجموعة من الاسرائيليين المسنين الذين عملوا على إعمار البلاد طوال خمسة عقود، والآن أصبح بعضهم يذوي في دور المسنين الرديئة، والبعض الآخر مُتعب تائه، والآخر يعيش على الفاقة والحرمان. كل مال يُعطى لهؤلاء المسنين سيعود الى الاقتصاد عبر نفقاتهم ونقلهم الى مستوى معيشة أهم وأكثر اخلاقية من أي نفقات هائلة تُنفق من اجل الاستعداد للقنبلة الايرانية، وزيادة حجم سلاح الجو أو كل الخدع المالية الاخرى التي تستخدمها وزارة الدفاع.

عندما سيطالب اعضاء الكنيست الجدد بالمال ـ ستتعالى على الفور صرخات مقابلة لزيادة راتب الحد الأدنى. من اعتاد العيش على المسنين، مثلما اعتاد العيش على ظهر الأجيرين، سيدعي بألف حيلة وحيلة ـ مدعومة جيدا ـ أن الاقتصاد الاسرائيلي سينهار اذا ازدادت المخصصات. هذا كلام فارغ. هناك مال وفير، والجهاز الرسمي لا يفهم إلا لغة الضغط والقوة. للحظة سياسية قصيرة اصبحت لدى المتقاعدين قوة. أنا أبتهل لله حتى لا يتبين لنا أن قلوبنا أصبحت بلا شفقة، وأن استلاب الشيخوخة الكريمة أصبح قدرا محتوما. المهم أن يتمكن هؤلاء المتقاعدون من خلال قيادتهم السباعية من تحقيق ما يسعون اليه، وإلا طواهم النسيان مثل تومي لبيد وثلته من شينوي. ذلك لأننا نعرف جميعا أن حزب المتقاعدين هو أعجوبة لن تتكرر مرة اخرى.

ايغال سيرينا
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/5

الغاء طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء كان خطأ

■ نتائج انتخابات الكنيست الـ 17 تشير فيما تشير اليه الى قصر نظر الكنيست الـ 15، في السابع من اذار (مارس) 2001 وقبيل عرض حكومة شارون الاولى قامت تلك الكنيست بالغاء اسلوب الانتخابات المباشرة لرئاسة الوزراء بتعليلات تم دحضها بصورة صارخة الان.

قالوا لنا في ذلك الحين ان الانتخابات المباشرة تركز النقاش الجماهيري على الجوانب الشخصية للمرشحين لاعلى منصب في الدولة بدلا من التركيز على برامجهم وخططهم. اوضحوا لنا أن هذه الطريقة تدمر الاحزاب التي تشكل حلقة وسطى في المجريات الديمقراطية. قالوا لنا بصورة مقنعة ان هذه الطريقة تزيد من التشرذم والخلافات في الكنيست وتشوش عمل الحكم بصورة سليمة.

وها نحن الان ننهي حملة انتخابية شاهدنا خلالها اولمرت وهو يركض رياضة الصباح وبيرتس وهو يكوي ملابسه ونتنياهو وهو يتصبب عرقا ـ ولم نحظ بنقاشات عميقة حول مشاكل المجتمع الاسرائيلي. ايلي يشاي وحده من كل قادة شاس أطل علينا من اعلانات الباصات وافيغدور ليبرمان كان في بؤرة اللافتات والبالونات التي اطلقها حزب «اسرائيل بيتنا». حتى قائمة «تغنيت» و «حتس» الصغيرتان اللتان راهنتا على اجتذاب المنطق السليم تشبثتا هما ايضا بالشخصية رقم واحد فيهما (عوزي دايان وابراهام بوراز).

وخلال ذلك لم تسجل اشارات بارزة لتعزيز قوة الاحزاب كنظم تشجع على المشاركة المدنية وبلورة السياسات وادارة الحياة العامة. لم يكن لدى حزب كديما وقت للبرهنة على أنه يزيد على كونه مبادرة لثلة من السياسيين والفنيين المختصين. في حزب العمل كان لدينا «استفتاء الصناديق» ومركز الليكود لم يدفىء الافئدة ولم يثلج الصدور بالتأكيد. شاس واصلت تلقي كل الاوامر من سيدها الاول ومن مجلس الحكماء فيها. اما في شينوي فقد احترق النادي المغلق.

وبالاساس حصلنا على كنيست لا تقل تشرذما عن الكنيست الـ 14 والـ 15 اللواتي انتخبن في 1996 و1999 عندما وضعنا في صناديق الاقتراع ورقتين وليس ورقة واحدة. في الكنيست الـ 14 كان لدى الحزبين الكبيرين 66 عضو كنيست اما في الـ 15 فقد اصبح العدد 45 مقعدا والان وصلنا الى 48.

ومثلما اضطررنا سابقا لاتخاذ قرار بالحل المبكر للكنيست يبدو أننا سنضطر في هذه الكنيست الى الاقدام على هذه الخطوة. لا نوصي احدا بالمراهنة على أن هذه الكنيست ستبقى حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 2010.

ليس هناك اي مغزى طبعا لكلمة «لو». ولا جدوى من السؤال عما كان سيتغير في السياسة الاسرائيلية لو بقي الانتخاب المباشر ساري المفعول ـ ولو جرت عدة تطورات هامة في هذه الاثناء لتؤثر على نتائج التصويت في الاسبوع الماضي. ولكن من السهل التقرير بأن الانتخاب المباشر كان سيجنبنا حماقة «حكومة الطوارىء الاجتماعية» المزعومة التي طرحت في مطلع الاسبوع الحالي. من السهل القول بأننا لو عرفنا اليوم من الذي سيكون رئيس الوزراء مباشرة وفقا لرأي اغلبية المواطنين لكان استقرار جهاز الحكم اكبر قليلا.

ومن الجدير ايضا أن نذكر بهذه المناسبة قضية البند 33 الذي انتزع من قانون الانتخاب المباشر بعد سنة ونصف من رحيل القانون كله الى العالم الاخر ـ ذلك الجزء الذي يحدد عدد الوزراء بـ 18 وزيرا فقط. نقص هذا الحصر قد يزيد من قدرة ايهود اولمرت على المناورة في تشكيل الحكومة الجديدة ولكنه لن يضيف صحة ونجاعة للحكومة ذاتها.

عاموس كرميل
كاتب رئيسي في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/5

AL-